

ضمان الأمن الغذائي للجميع

بصفتها سفيرة لجمهورية السودان لدى جمهورية إيطاليا والممثل الدائم لجمهورية السودان لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما، تشاطر السيدة أميرة داود حسان قرناص نظرتها حول مستقبل الأمن الغذائي وذلك بصفتها رئيسة للجنة الأمن الغذائي.

روما، إيطاليا. 19 يناير/كانون الثاني 2016. [وكالة الأنباء العالمية]. نظرا لانحداري من بلد في طريق النمو، ولانتمائي لجيل جرب الآثار المدمرة لانعدام الأمن الغذائي ومسبباته المعقدة، أخذ على محمل الجد هدف ضمان الأمن الغذائي خلال عهدي كرئيس للجنة الأمن الغذائي والتي ستحقق تغيرا "حقيقيا" في حياة الناس. تحقيق كذا أهداف هو أمر ندين به لكل شخص يعاني سوء التغذية، ولكل امرئ لا يزال في العام 2016 يأوي إلى فراشه جائعا. ومن غير المقبول أن يظل 793 شخصا عبر أرجاء المعمورة يعيشون في هذه الظروف! ضمان الأمن الغذائي للجميع هو كذلك أمر ندين به للأطفال.

وقد أصبح اليوم، وفي القرن الواحد والعشرين وفي عالم أكثر ترابطاً، استمرار الجوع أمرا غير مقبول ومواجهته أصبحت أمرا معقدا على حدّ سواء. أسبابه الجذرية مترابطة فيما بينها، ومواجهتها بنجاح يقتضي مشاركة كل الفاعلين، حكومات، مجتمع مدني، القطاع الخاص، المنظمات التابعة للأمم المتحدة ومجتمع التنمية الدولية بشكل عام بما في ذلك المنظمات التي تعنى بالبحث. ينبغي عليها جميعا أن تتناسق وتتفق على سياسة وبرامج عمل. ولذلك، فوضت لجنة الأمن الغذائي، بصفتها قاعدة لاجتماع كل المعنيين والعمل معا من أجل وضع سياسات تغذية وتحقيق الأمن الغذائي في العالم، لتلعب دورا فعالا في قطاعين أساسيين: تحقيق مخطط عمل 2030 حول التنمية المستدامة، وتوصيات الندوة الدولية الثانية حول التغذية.

إن تحقيق الهدفين: إعادة النظر ومتابعة تحقيق مخطط عمل 2030، خاصة هدفه الثاني المتعلق "بالقضاء على الجوع، تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية ودعم الزراعة المستدامة"، إلى جانب استئصال سوء التغذية بشتى أنواعها، يتطلبان أسسا قادرة على ضمان الشمولية، سياسات علمية فعالة ووجهات نظر من شأنها كسر الحواجز.

بفضل التقارير عالية الجودة التي يصدرها فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء)، ومشاركة مختلف المعنيين، تفاوض لجنة الأمن الغذائي أدوات سياسة مبينة على حقائق وثوابت، كما تتمتع بشرعية واسعة وملكية. فمن غير المقبول أن نناقش بأننا نفتقر إلى نقص الفهم أو معرفة نتائج أعمالنا، فيستوجب علينا جميعا اليوم ان نتحمل مسؤولية أعمالنا وخياراتنا.

وقد وضعت شخصا هذه المسؤولية ضمن إحدى أولويات لجنة الأمن الغذائي في السنتين القادمتين. فالواقع يتغير بسرعة، ويستوجب على اللجنة أن تستعد للتطور حتى تحافظ على شموليتها، شفافيتها، فعاليتها ولكي تبقى ذات صلة.

فيجب على لجنة الأمن الغذائي أن تستمر في مسألتها الذاتية والبناءة، والتفحص فيما إذا كانت إجراءاتها فعالة، وفيما إذا كانت شمولية مثلما يجب أن تكون، وفيما إذا كانت التقارير العملية سندا للمفاوضات حول السياسة مثلما يجب عليها أن تكون، وما إلى ذلك. نخطط هذه السنة إلى القيام بتقييم مستقل للجنة الأمن الغذائي، ونتطلع حاليا إلى النتائج لنستمر في مسيرتنا نحو التحسن والتطور.

هذه الأولويات الجديدة تمثل نقطة تحول هامة بالنسبة للجنة الأمن الغذائي، وبدون أي شك، فإنها ستحل في طياتها تحديات وفرص على حدٍ سواء، من شأنها أن تثبت أن النموذج الاشتراكي والشمولي للجنة هو المستقبل من أجل تحقيق التطور المستدام. وأطلع حاليا للسنتين المقبلين والعمل مع جميع أعضاء اللجنة من أجل تحقيق الأهداف المتبقية.

فيما يلي حوار خاص أجرته وكالة الأنباء العالمية مع السفيرة قرناص.

وكالة الأنباء العالمية: سعادة السفيرة، هل لكم أن تشرحوا لنا بعض التحديات الصعبة التي نواجهها في محاولتنا لتحقيق هدف القضاء على الجوع؟

السفيرة قرناص: بالرغم من كبر عالمنا وكونه عالم وفرة، إلا أن له حدود وموارد طبيعة محدودة، وهي اليوم أكثر ندرة في ظل العولمة وتزايد عدد السكان. هذه الحالة تؤدي إلى طلب تنافسي على الأرض، الماء وباقي عناصر التغذية. فالتربة تستنزف باستمرار، وهو أمر ينعكس على الإنتاج الزراعي، وكذا على البيئة على المدى البعيد. وبدون أي شك، فإن التغير المناخي هو أكبر التحديات المقلقة التي ستأثر علينا جميعا دون استثناء. ويجب إدراج عوامل الحوكمة والسياسة في هذه المعادلة، فالأزمات الحادة في تزايد مستمر على الصعيد العالمي. هذه الأزمات هي الأخرى تآثر في الإنتاج الغذائي من الزراعة والحصاد إلى الإنتاج والتوزيع ومن ثم إلى آخر مستهلك. فالتنسيق والتوافق السياسي هو إشكال كبير أمام تحقيق الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي. فنجد حاليا أن وزارات مختلفة في نفس الحكومة لاتشاطر الآراء فيما بينها، وقد تملك مقاربات مختلفة أو حتى تنافسية فيما بينها حول نفس ال حول نفس الشكال. وهذا ما يجعل تنفيذ السياسات مثل تلك التي تستهدف انعدام الأمن الغذائي أمرا صعبا، وقد تكون لها آثارا خطيرة. فيجب على الدول التي تنتمي إلى نفس المنطقة أن تنسق سياساتها، فالتواصل الجيد هو أمر يجب علينا تحقيقه.

بصفة عامة، يجب أن يعي كل الفاعلين بمسؤوليتهم المشتركة: كل فاعل له مصالح ومسؤوليات في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية على الصعيد العالمي.

وكالة الأنباء العالمية: أين نبحنا إلى غاية الساعة وفي أي مجال قد يجب علينا العمل أكثر؟ وهل يمكن إعتبار الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة أمرا قابلا للتحقيق مع حلول العام 2030؟

السفيرة قرناص: يمكن سرد العديد من الأمثلة حول التقدمات الكبيرة التي أحرزناها في مجال مكافحة الجوع. فالعدد في تنازل مستمر عبر العالم بشكل عام، فبعض المناطق حققت تقدماً جيداً، وأخرى حققت الهدفين الدوليين للقضاء على الجوع لعام 2015. ولكن هناك مناطق أخرى تراجعت بسبب عوامل جديدة مثل الأزمات. فبدون شك يمكن تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة مع حلول العام 2030. فالיום أصبحنا نعرف كيف يمكن لنا أن ننتج بشكل يكفي لتغذية العالم. فالأمر الآن، هو فهم الكيفية الأفضل التي تعمل بها أنظمة التغذية حتى نتفادى الفوائد وتبذير الغذاء، كيف يمكن توزيعه بطريقة عادلة وتوفيره بأسعار في المتناول تمكن منتجي الغذاء من تحسين سبل معيشتهم وتشجيع الكفاءات في التغذية الكافية. وكنتيجة لذلك، سيتحسن مستوى معيشة الشعوب وسيتمكن للدول أن تنمو. رفع إنتاجية صغار المزارعين هو المفتاح لتحقيق ذلك. فهؤلاء هم من سيحققون التغيير في التغذية وجودة الغذاء بشكل عام.

وكالة الأنباء العالمية: هل يمكن لكم أن تعطوا أمثلة محددة عن قصص نجاح من شأنها أن تكون قدوة لبلدان أخرى.

السفيرة قرناص: البرازيل هو مثال جيد على ذلك. فمشروع الرئيس الأسبق للبرازيل لتحقيق القضاء على الجوع هو مشروع حكومي شرع في تنفيذه عام 2003 من طرف رئيس البرازيل حينها السيد لويس إناسيو لولا دا سيلفا، بهدف استئصال الجوع والفقر المدقع وذلك من خلال الجمع بين سياسات حماية إجتماعية منتظمة وإجراءات الحماية الصرفة. والهدف من ذلك هو رفع إنتاجية صغار المزارعين. الهند كذلك حققت نجاحات يمكن ذكرها، فعلى سبيل المثال، أطلقت الهند حملة ناجحة عبر وسائل التواصل الاجتماعية بهدف توعية المجتمع باجمله، والنساء بشكل خاص، حول أعراض وعواقب سوء التغذية، وكذا حول فوائد الأنظمة الغذائية المتنوعة، خاصة بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة. فتلك الحملة أطلقت بفضل دعم شركة الهواتق التي عرضت دقائق إضافية لكل مشترك شاهد الفيديو. وكنتيجة لهذه الحملة، انخفضت نسبة سوء التغذية من 51 في المائة إلى 37 في المائة.

وكالة الأنباء العالمية: تحقيق الامن الغذائي قد يحل العديد من المشاكل، على سبيل المثال: تخفيض المشاكل الصحية والتي لها انعكاساتها السلبية على الإقتصاد على الصعيد الوطني، دون ذكر انعكاسات إنعكاسات الأمن الغذائي وسوء التغذية على الفرد. هل تعتقدون أن زعماء العالم على وعي بأهمية الأمن الغذائي؟

السفيرة قرناص: أكيد هم على وعي بذلك. فتلك هي الرسالة التي بعثوها فس شهر سبتمبر/أيلول المنصرم من خلال تبنيهم خطة العمل حول التنمية المستدامة مع حلول

العام 2030، حيث أقرّوا أن مشاكل التنمية مترابطة فيما بينها، وهذا ما يجعلنا بحاجة إلى أن نعمل عليها جميعا في الوقت نفس الوقت، بطرق كآلية ومتكاملة من شأنها أن تجمع بين الدول النامية والمتطورة، الحكومات وكل الفاعلين. هذا هو التحدي. فتحقيق الأمن الغذائي والتغذية الحسنة له انعكاساته الايجابية على العديد من القطاعات مثل الصحة، نمو الإقتصاد كما ذكرتم وكذلك على البيئة ورفاه الشعوب بشكل عام، فتحقيق ذلك يقتضي تحريك الأمور بين القطاعات في الوقت ذاته. فيجب في الوقت الراهن إدراج " سياسات التغذية" في برامج الصحة، مشاريع التنمية الزراعية، تسير الموارد المائية، التربية وغير ذلك. ولهذا، فان تحقيق الأمن الغذائي والتغذية سيكون إلا عندما يعي كل الفاعلين ذلك ويعملون معا من أجله. ولذلك فان برنامج عمل 2030، ودعم التغذية، سيتم إدراجهما في قلب مخطط عمل لجنة الأمن الغذائي من اليوم فصاعدا. فأعضاء اللجنة على تنوعهم سيجتمعون هذه السنة في مجموعات عمل مفتوحة العضوية لمناقشة الكيفية التي سيتم من خلالها التنفيذ الفعلي للقرارات التي اتخذتها خلال الجلسة المفتوحة التي انعقدت في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2015.

وكالة الأنباء العالمية: ألا ترون أن تغير المناخ هو عائق كبير أمام تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع مع حلول العام 2030؟ فإذا لم نتعامل مع هذه الإشكالية بالطريقة اللازمة، كيف يمكن أن نخطوا قدما في تحقيق الأمن الغذائي؟ ما هو دور لجنة الأمن الغذائي في ذلك وهل يمكنها أن تلعب دورا أكبر؟

السفيرة قرناص: هذا أمر أكيد، خاصة في الدول النامية. فارتفاع درجة حرارة الأرض بدرجتين سيكون له عواقب وخيمة على المحاصيل الزراعية وقيمتها الغذائية في العديد من مناطق العالم، وستأثر كذلك في تنوع المناخ، مما ينعكس سلبا على المحاصيل ووفرة الغذاء.

وقد يؤدي تغير المناخ كذلك إلى موجات هجرة كبيرة، او ما يعرف "بالجؤ المناخي"، والذي بدوره له انعكاساته السلبية على الأمن الغذائي. فالتغيرات الصغيرة في حالة توازن هش قد يكون له وقع كبير على الصعيدين السياسي والإنساني. فيجب على جميع الدول أن تعمل معا لتتأقلم مع هذا الوضع وتخفف من وقع تغير المناخ، فنحن بحاجة إلى العمل لتوفير المزيد من التمويل والدعم التقني. نحن بحاجة إلى تمكين المزارعين من مواجهة هذه التغيرات. نحن بحاجة إلى إيجاد وتبني اساليب انتاج زراعي مستدامة على الصعيد العالمي. ولكن الحل هو تمكننا من إنتاج غذاء ذي جودة عالية بفضل القدرة التكنولوجية الحديثة والخبرة التقليدية المحلية، ويتم هذا الإنتاج بالاستعمال الرشيد والمستدام للموارد المتوفرة.

ولقد فوضت لجنة الأمن الغذائي في هذا الموضوع فريق خبراء عالي المستوى، والذي أصدر تقرير "التنمية الزراعية المستدامة بإدراج دور الثروة الحيوانية" حيث سيتم

إطلاقه في يوليو/تموز 2016. وفي العام 2012، أصدرت اللجنة تقريراً بعنوان "تغير المناخ والأمن الغذائي" والذي غيرَ حينها قواعد اللعبة. ذلك التقرير أدرج فكرة "الزراعة المناخية الذكية"، حيث أن المفاوضين حول موضوع المناخ أدركوا أنه من الضروري إدراج الزراعة في أي مفاوضات حول المناخ، وذلك بعدم اعتبارها جزءاً صغيراً من المشكل فقط، بل بالنظر إلى قدراتها المحتملة في إيجاد حلول. فتوصيات السياسة التي تم التفاوض عليها في ذلك التقرير، لاتزال تشكل موضوع الساعة.

وخلال مجريات الندوة الدولية حول المناخ الواحدة والعشرون، دعت لجنة الأمن الغذائي علناً وبشكل منفتح إلى ضرورة وضع شرح مشترك للتنمية المستدامة خلال السنوات الـ 15 القادمة، تشمل أهداف التنمية المستدامة، التمويل من أجل التنمية والعمل العاجل لفحص تغير المناخ، ويكون ذلك بضمان أن يأخذ كل فاعل مسؤوليته الكاملة ويساهم في بناء عالم أفضل.

وستواصل لجنة الأمن الغذائي في استعمال نموذجها، والعمل وعقد العزم لدعم الإجراءات المشتركة. وستحرص على أن يشمل تنفيذ مخطط تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تقع تحت مسؤوليتها، ضرورة العمل من أجل المناخ. وتلتزم لجنة الأمن الغذائي بدعم كافة الفاعلين فيها في بناء عالم لن يترك فيه أي شخص في الخلف مع حلول العام 2030.